إدارة الحدود كآلية للأمن والتنمية في إفريقيا

Border management as a mechanism for security and development in Africa

الدكتورة/ عائشة قادة بن عبد الله[1,2,3]، الأستاذ/ محمد سمير عياد[1]

[1] **جامعة تلمسان، (الجزائر)**

[2] **مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، جامعة تلمسان**

[3] **المؤلف المراسل:** aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/24 تاريخ القبول للنشر: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ عبد المالك قرل (المركز الجامعي البيض) اللغة الإنجليزية: د./ وسام تواتي (جامعة الجزائر 2)

ملخّص:

تشهد البيئة الإفريقية حالة لا استقرار في خضم زيادة التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، إلخ، فضلاً عن الانتشار الواسع للفقر والأُميّة. وقد انعكست كلّ هذه العوامل على أداء الدولة وظائفها وإدارة مؤسساتها، ممّا ساهم في تغذيّة ثقافة العنف واكتسابها خاصية التعدّي الناجم عن دول الجوار الجغرافي.

ولكل هذه الأسباب، فقد حاولت الدول الوطنية، على غرار الجزائر، تحصين إطارها الجغرافي وتأمينه نظرا لشساعة حدودها وانكشافها، ذلك عن طريق صياغة سياسات وإجراءات قانونية ردعية أو تعاونية من أجل الحد من هذه التجاوزات التي تعصف بأمن الدول الوطنية واستقرارها.

وتحاول هذه الورقة البحث في الآليات التي تعتمدها الدول الإفريقية من أجل تسيير حدودها الوطنيّة وتأمينها ضد كل التهديدات والمخاطر، والعمل على إيجاد أرضية للتعاون المشترك من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إدارة الحدود؛ الإرهاب؛ التعاون الثنائي؛ الشرطة الحدودية.

Abstract:

The African environment has been witnessing instability in the midst of the increasing transnational insecurity threats such as terrorism, illegal immigration, drug trafficking, etc , in addition to the wide spread of poverty and illiteracy. These factors have influenced the functioning and management of the state's institutions, and fueled a culture of violence, particularly transgressions and encroachments done by the neighbouring countries.

For all this, national states, such as Algeria, attempted to fortify and secure their vast and exposed geographical borders, by formulating either deterrent or cooperative legal policies and procedures so that to limit these abuses that would ravage the security and the stability of national states.

This paper attempts to investigate the mechanisms adopted by African States to manage and secure their national borders against all threats and risks, and to seek a joint cooperation ground for achieving economic prosperity.

***Key words**: border management; terrorism; bilateral cooperation; border police.*

مقدّمة:

في ظلّ تسارع وتيرة العلاقات الدولية والتي تشهد مزيداً من التداخل بين دول العالم الذي أصبح اليوم عبارة عن قرية صغيرة تحكمه متغيّرات جديدة ظهرت على الساحة الدولية خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة وإعلان القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على المؤسسات الدولية.

وقد فرضت هذه الوتيرة مزيداً من التحديات والتهديدات خاصة على الدول الصغرى التي وجدت نفسها تتخبط في العديد من المشاكل كالفقر، المجاعة، الأمراض والأوبئة وحتى الحركات الإرهابية التي باتت تهدد أمنها واستقرارها خاصة في الدول التي تُعاني فشلاً في إدارة مُؤسساتها والتي لها حُدود مع دُول مُختلفة وهو ما قد يفتح المجال إلى انتقال التهديد إلى دول الجوار بحكم خاصيّة التعدي "كرات الثلج".

ظاهرة كهذه، حركت صناع القرار من أجل بلورة جهودها الوطنيّة وحتى الإقليميّة من أجل السيطرة على هذه التهديدات في إطار تعاملي تعاوني لإدارة حدودها وبسط الأمن الذي أصبح لها صلة كبيرة بالتنمية.

كيف واجهت الدول الإفريقية عامة والجزائر بصفة خاصة التهديدات الأمنيّة في إطار برنامج إدارة الحدود؟

وهل سنشهد مستقبلاً تعاوناً حدودياً افريقيًا لإدارة الحدود يشبه ذلك التعاون القائم بين دول الإتحاد الأوروبي؟

وسنعالج هذه الإشكالية البحثية انطلاقاً من مقاربتين:

1- مستوى التحليل الإقليمي كما أشار إليه "لويس كانتوري" و "ستيفن سبيغل" الذي يعبر عن مجموعة من الدول تتجاور جغرافياً وقد تشترك في نفس التهديدات.

2- مقاربة الأمن الإنساني على اعتبار أن التهديدات الأمنية لم تعد بالدرجة الأولى عسكرية وإنما أصبحت تهديدات لا تماثلية تمس الإنسان بالدرجة الأولى، ومن تم أصبح الفرد مركز العملية الأمنية.

أولا:

توصيف البيئة الأمنية الإفريقية

تشهد البيئة الإفريقية حالة من الانفلات الأمني صاحبها هشاشة في بناء الدولة الوطنية بالإضافة إلى تزايد المشاكل الاجتماعية (الفقر، المجاعة، البطالة..) والسياسية (التكوينات العرقية والإثنية وصراعها على السلطة، انهيار مؤسسات الدولة...) التي أثرت على أمن واستقرار الدولة أو حتى أمن الدول المجاورة.

1-جيوسياسة القارة الإفريقية

خريطة رقم 01: تبين دول القارة الإفريقية

المصدر: ***http://www.atlas-monde.net/afrique/#Cartes***

تتميَّزُ دول القارة الإفريقية بوقوعها تحت الاستعمار الأوروبي التقليدي، أو حتى في شكله الحديث، وهو الاستعمار الذي يُعد سباقاً محموماً من أجل السيطرة على مواردها الطبيعيّة، لهذا شكلت الدوافع الاقتصادية السبب الرئيس وراء فتح إفريقيا وهو الأمر الذي أوقع القارة في تخلف لا زالت آثاره باقيّة ومترسخة لحد الآن، وتتميّز الخريطة السياسية لإفريقيا بسمات أهمها (عيانة، 1983):

- تعدّد الوحدات السياسية بالقارة وتباينها من حيث الحجم، والشكل، والسكان، والموارد.
- تتميّز معظم عواصم القارة بهامشيّة موقعها بالنسبة لدولها، وفي كثير من الأقطار تتركز الوظائف الاقتصادية، والإدارية في العاصمة فقط، والتي يكون عدد السكان بها أضعاف عدد السكان في المدن الكبرى.
- تُعد الدول الإفريقية أسيرة الحدود السياسية التي رُسمت لها في فترة التنافس الأوروبي للسيطرة على القارة.

- تختلف الحدود السياسية في القارة من حيث أنواعها، سواءً ما كان منها متماشياً مع ظاهرات طبيعيّة كالأنهار، والبحيرات، وبعض المرتفعات، أو حدوداً هندسيّة مستقيمة، إلا أن أبرز سِمَّة لها أنها لا تتماشى مع الحدود البشريّة مثل حدود القبائل والجماعات الكبرى، ولعل أبرز الأمثلة تقسيم الحدود بين غانا وتوجو وما أدت إليه من تقسيم لشعب الأيوي إلى جزئين متساويين.

أسهمت عوامل عديدة في تبلور مشهد إقليمي يتسم بالصراعات داخل الدول وبالحروب بين الدول والتطرف السياسي، وقد تمخض العنف المرتبط بالحروب الأهلية وبالحروب بين الدول كذلك، عن حالة غياب سلطة الدولة، وهذا ما أسهم في تكريس مظاهر انعدام الأمن على المستوى المجتمعي، وكذا انتشار الأسلحة الصغيرة وتنامي موجات النزوح الجماعي للسكان، سواء داخل المنطقة الواحدة أو فيما بين المناطق المختلفة (خادياجالا، 2009)، وتتسم المناطق الحدودية بالسمات التاليّة (رأفت، 2017).

- لا يشترط أن تكون بين دولتين فقط، ولكن يمكن أن تكون بين أكثر من دولتين كما هو الحال في المنطقة الحدودية بين مصر وليبيا والسودان، أو بين الجزائر وموريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب، ليبيا، تونس، النيجر ومالي.

- تدني مستويات التنمية في المناطق الحدودية.

- انخفاض الكثافة السكانيّة واتساع رقعتها الجغرافيّة.

- ضعف إحكام السيطرة الأمنيّة عليها.

لقد اجتذبت الموارد الغنيّة في إفريقيا المجرمين والإرهابيين والمتاجرين لاستغلال المياه الساحليّة غير المحميّة وحدود سهلة الاختراق للإنخراط في أنشطة غير قانونية تهدد السلام والاستقرار والقضايا، بحيث لدى إفريقيا 109 حدود دولية تقارب 28000 ميل، وهناك 96 طريقاً تعبر الحدود دون أي مراكز جمركيّة وهو ما يخلق مشاكل لإدارة الحدود في ظل عدم امتلاك القدرة البشرية لمراقبتها (milton gwagka, 2016) فمنذ حصول الدول الإفريقية على استقلالها، فإن الحدود التي تم رسمها خلال عهد الاستعمار ظلت دوماً تُشكل مصدر نزاعات وخلافات في القارة، ومعظم هذه الحدود ليست محددة بشكل جيّد (الإفريقي، 2009)، مما أثار العديد من النزاعات بين حكومات الدول الوطنيّة مثلما حدث ما بين الجزائر والمغرب.

2-التهديدات الأمنية في البيئة الإفريقية

أشار رئيس البنك الدولي السابق James Wolfenson في خطاب موّجه لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 15 جانفي 2000 أنه عند التفكير بالأمن يجب أن نُفكر أبعد من المعارك والحدود، يحتّم علينا أن نفكر بالأمن البشري وبالتالي نكسب حرباً أخرى هي القتال ضد الفقر (جودة، 2008)، فضلاً عن حمايتهم من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة وحماية البشر من جميع أنواع التهديدات الموجودة من أجل صون جوهر الإنسان وحمايته من مُختلف أشكال التهديد (shiro, 2007)، والتي يتقدمها تهديد الأمن الغذائي والذي تُعاني منه العديد من الدُول الإفريقية بسبب عدم حصولهم على الأغذية التي يحتاجها السكان لممارسة حياة ملؤها النشاط والصّحة، فوفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يموت أكثر من 25.000 شخص بسبب الجوع، أو الأمراض المرتبطة به يومياً في أنحاء العالم منهم طفل كل خمس ثوانٍ (زاقود، 2015)، إلا أن

أعداد الفقراء المدقعين آخذة في التزايد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث شكلوا أكثر من نصف الفقراء المدقعين في عام 2015. وتشير التوقعات أيضاً إلى أنه بحلول عام 2030، سيكون هناك حوالي 9 من بين كل 10 فقراء مدقعين في إفريقيا جنوب الصحراء (وادوا)، وهو ما يتحتم على صناع القرار إعادة النظر في استراتيجياتهم خاصة اتجاه الدول الفقيرة والتي كانت أحد أسباب تخلفها هي وقوعها تحت الاستعمار الذي عمّل على نهب ثرواتها وإدخالها في صراعات عرقية واثنيّة طويلة الأمد.

شهدت البيئة تزايداً في تسلل المهاجرين غير الشرعيين عبر حدود الدول بسبب تدهور الأوضاع الداخلية للدول الهشة والمنهارة وتسلل أفرادها المهاجرين من جهة، وكذا تزايد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغرب وتقاطعها مع الجزائر كنقطة عبور، وصولاً إلى أوروبا (ايطاليا أو اسبانيا) من جهة ثانية (الحامدي، 2016).

وقد أدت النزاعات المسلحة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي إلى تقديم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعاً للاستفادة من المذاخيل المالية لنشاطات التهريب سعياً للحصول على الحماية، ولعبت الجغرافيا دوراً مهماً في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة عند خضوعها لمنطق العصبية، فهذه الأخيرة تساهم في توليد التجارة غير الرسميّة، حيث أن هذه الولاءات تقوم بتجزئة الفضاءات الوطنيّة غير المراقبة من طرف الدولة وهو الأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية أو إقليميّة، سياسية أو اقتصادية (منصوري، 2016)، وأن تلك الأموال المتأتية بطرق غير مشروعة يتم غسلها أو إخفاء مصادر تلك الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي مثل تجارة المخدرات، الفساد، القمار، الدعارة والاختلاس وتجارة السلاح المحظورة على الأفراد وتعاطي الرشاوى والتهريب والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة (الياسري، صفحة 268).

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي عام 1996 أشار فيه إلى أن معظم الدول الإفريقية تعاني من أزمة في الحكم وكفاءة الدولة، فهي دول ينتشر فيها الفساد في جهازها الإداري والسياسي، إلى جانب انتشار مرض "الأيدز" والذي يعد من أخطر المُشكلات الصحيّة التي تُعاني منه شعوب القارة (الجزيرة)، بالإضافة إلى الأمراض الأخرى كالإيبولا، ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً بلغت عدد الحالات المصابة بفيروس "الإيبولا" سنة 2012، 57 حالة، أما أوغندا فوصلت عدد الحالات إلى 24 حالة تبعاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية (العالمية)، في حين أن فيروس كورونا المستجد، ومن خلال دراسة نشرتها دورية "بي إم جيه غلوبال هيلث" المعنية بالشؤون الصحية، فقد أشارت إلى أن ما بين 150 إلى 190 ألف أفريقي قد يموتون من جراء الإصابة بفيروس كورونا، وأضافت الدراسة أن 5.5 ملايين شخص سيحتاجون إلى علاج في المستشفيات، مما يشكل ضغطا كبيرا على الخدمات الصحية التي تكافح بالفعل من أجل علاج الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة المكتسب (b.b.c).

بالإضافة إلى عدم قدرة ما يقارب 300 مليون إفريقي على الوصول إلى المياه الصالحة للشُرب عام 2013، وانتشار البطالة بين الشباب كنتيجة لعدم الربط بين سوق العمل والتعليم، بالإضافة إلى اعتماد بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على تصدير الموارد الطبيعيّة والسلع الأوليّة المعرضّة للصدمات والتي تؤدي

إلى إرباك مكاسب التنميّة (الحليم)؛ وهو ما يزيد في تفشي مشاكل نقص الأغذية حيث أشارت الإحصائيات إلى أعلى معدل لانتشار الجوع بالمقارنة مع عدد السكان يوجد بمنطقة الصحراء الكبرى في إفريقيا، كما أن هناك 66 مليون طفل في سنّ المدرسة الابتدائية يحضرون وهم جوعى منهم 23 مليون في إفريقيا وحدها (برنامج الأغذية العالمي).

كما عرفت المنطقة انتشاراً واسعاً للتنظيمات الإرهابية والتي أصبحت أكثر ترابطاً حتى خارج حدودها الإقليمية ولها نشاطات متعددة تمتد حتى دول مجاورة، فالتهديد الإرهابي لم يعد يمس الدولة الوطنيّة فحسب وإنما امتد ليشمل حتى دول الجوار ليعلن عن مسؤوليته في الهجمات الإرهابية التي باتت تهدد أمنها واستقرارها.

فالجرائم الإرهابية حسب "فرانك بولتز" وآخرون هي نشاطات جماعات متطرفة ذات أفكار أيديولوجية خاصة، انشقت عن الرأي العام المعارض المقبول اجتماعياً وكوّنت لها تنظيمات سريّة لتحقيق غاياتها، ويسلكون في ذلك سبيل العنف والإرهاب يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم للخطر (الثقفي، 2013). وتنشط حالياً العديد من التنظيمات الإرهابية في إفريقيا، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة بوكو حرام في نيجيريا، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد... وهي حركات لها ارتباطات في العديد من الدول خاصة تلك التي تشترك في الحدود الطبيعية.

ثانياً:

الترتيبات الأمنيّة لتنسيق التعاون الأمني لإدارة الحدود بين الدول الإفريقية (الوقوف على التجربة الجزائرية في مجال إدارة الحدود)

نظراً لتغيُّر طبيعة التهديد، بحيث أصبحت غير دولاتية "تهديدات هجينة" تُثير مخاوف الدول وحتى الأفراد بسبب أشكالها المتعددة وطبيعتها المستعصيّة الفهم، وذلك لالتباس معالم وهويّة الفواعل المعنيّة، وتداخل العوامل في تكوينها ونشأتها وتطورها ونشاطاتها القائمة أساساً على الحرب غير المتوازنة فضلاً عن طبيعتها العابرة للأوطان مما أصبحت السبب الرئيس للاضطرابات عبر الحدود نتيجة لضعف الدولة أو غيابها (حجيج، 2015، صفحة 253) لهذا ظهرت الحاجة إلى آلية لإدارة الحدود وتأمينها خاصة تلك الدول التي لديها حدود مشتركة وبالتالي ستشترك حتما في نفس التهديد.

فإدارة الحدود هي مجموعة القواعد، التقنيات والإجراءات التي تنظم النشاطات وحركة المرور المحددة عبر مجالات ومناطق محددة عبر الحدود، وهي تعتمد على إجراء تحقيقات دقيقة على الحدود ومراقبتها، كذلك إجراء تحقيقات بخصوص الأشخاص وممتلكاتهم ومراكبهم عبر نقاط العبور المرخص بها (حجيج، 2015، صفحة 254)، وتتطلب إدارة الحدود الناجحة أيضاً التواصل المنظم والتعاون مع الوكالات الحدودية في البلدان الأخرى، مما يسهل السفر والتجارة المشروعة وضمان السلامة والأمن وذلك باستخدام العمليات الجديدة، أساليب العمل الحديثة وأحدث التقنيات(services) ، فالحُدود المحميّة تضمن سلامة الدولة من تسلل عناصر التخريب وتحول دون دخول الممنوعات إلى أراضيها، وتسهم في قوة

اقتصاد الدولة ومواردها وذلك باستيفاء الرسوم المقررة على البضائع (عيد، 2009، صفحة 49). فالحدود الدولية هي قضية أمنيّة لجميع الحكومات والدول معترف بها بموجب القانون الدولي من خلال قدرتها على الحفاظ على حدودها وتأمين أراضيها وحماية مواطنيها، فالقدرة على تأمين الحدود الوطنيّة هي واحدة من المعايير المستخدمة لتصنيف الدول على أنها قوية أو ضعيفة أو فاشلة (milton gwagka، 2016، صفحة 340).

فمن شأن المراقبة المستمرة للحدود أن تقلص من حجم التهديدات وتخفيض معدلات الجريمة المنظمة التي تزايدت مستوياتها في السنوات الأخيرة بسبب ترابط شبكاتها مما أثر على أمن واستقرار الدول الوطنيّة، وهو ما استدعى تضافر الجهود التعاونيّة بين الدول الإفريقية سواء في إطار ثنائي أو حتى متعدد الأطراف من أجل تنظيم وتسيير الحدود.

أ- إدارة الحدود على المستوى العسكري

يطرح برنامج إدارة الحدود دوراً مركزيا بالنسبة للجزائر خاصة وأن تعتبر دولة محورية في القارة وتشترك في حدود مع دول الجوار الجغرافي، وهو ما سيحتم عليها لعب دور أساسي سعياً منها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية (قوي) وتأمين أمنها في ظل الأوضاع غير المستقرة التي عرفتها المنطقة بعد سقوط نظام "معمر القذافي" والأوضاع في شمال مالي حتَّم عليها لعب دور أساسي في المعادلة الأمنيّة في المنطقة تجمع ما بين التدابير الأمنيّة العسكرية من جهة والتنمويّة من جهة أخرى.

كما شهدت المناطق الحدودية بين المغرب والجزائر انتشارًا ملحوظاً للجيش وبناء خندق على طول الحدود، وتأتي هذه الخطوة في خضم توتر العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين والتي أدت فيما مضى إلى إغلاق للحدود منذ سنة 1993 (الصادق) فعسكرة الحدود هي إستراتيجية يتبعها الجيش الجزائري من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي وتحييد التهديدات الأمنيّة.

وتستلزم آلية عسكرة الحدود استخدام الابتكارات التكنولوجية مثل المجسمات بالأشعة تحت الحمراء والكاميرات المستشعرة للحرارة والطائرات بدون طيار والمراقبة عن طريق الرادار والأقمار الصناعيّة (د.ذ.ك، صفحة 8)، بالإضافة إلى تنصيب نظام للمراقبة الليلية متطوّر جداً لكشف العُبور غير القانوني ليلاً خاصة وأنه يستهدف مهربي المخدرات والمتاجرين بالبشر إلى جانب المهاجرين غير النظاميين نظراً لوجود شبكات إجراميّة على طول الحدود (الإنسان، 2013، صفحة 21).

ولجأت الجزائر إلى استحداث "قوات حراس الحدود" بموجب المرسوم الرئاسي رقم 109/77/أ.ع/س بتاريخ 17 نوفمبر 1977 وتم إلحاقها بوحدات الدرك الوطني، ومن مهامها (الدرك الوطني):

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.
- جمع المعلومات وتبليغها للسلطة العسكرية.
- مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن وسلامة الإقليم.

من جهة أخرى، تم إنشاء مركز للقيادة المشتركة مدعوماً بالولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال تنسيق خدمات المخابرات وتدريب القوات من خلال تزويدهم

بالوسائل اللازمة لمحاربة الإرهابيين، وتم إطلاق مبادرة دول الساحل في 2002 والذي يقع ضمن إطار مهام قيادة "الأفريكوم" التي بدأت رسمياً أنشطتها في 2008 (sidibé, 2012, p. 64) .,

كما تم اعتماد هيئة "الأفريبول" والتي تسعى من خلالها الدول الإفريقية إلى توثيق التعاون بين الأجهزة الشرطية الإفريقية ورفع مستوى جاهزيتها عبر إطلاق برامج لبناء القدرات في مجالات التكوين وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب، بما يخدم الأمن والسلم الإفريقي ويعزز التعاون مع المنظمات الأمنيّة الجهوية والدولية لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان (م.ب)، حيث تعد هذه الآلية مكسباً لكل البلدان الإفريقية في مجال محاربة الجريمة من خلال تبادل المعلومات وتتبع المجرمين ومتجاوزي القانون (شمنتل)، وتهدف آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي إلى ما يلي (النظام الأساسي لآلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "الأفريبول، جانفي 2017):

- إنشاء إطار للتعاون الشرطي على المستوى الاستراتيجي والعملياتيّ والتكتيكي بين مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء.

- منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنيّة والكشف عنها والتحقيق فيها بالتعاون مع مؤسسات الشرطة الوطنيّة والإقليمية والدولية.

- تطوير قدرات أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء، من خلال إنشاء مراكز امتياز إفريقية، بواسطة برامج مستهدفة لتدريب الشرطة تتكيّف مع واقع السياق الإفريقي.

- إعداد استراتيجية إفريقية منسقة لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والجريمة الإلكترونية، في إطار تنفيذ سياسات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة.

- تعزيز التنسيق مع هياكل مماثلة في منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيّة.

تشجيع المساعدة الفنية المتبادلة في مجال التدريب وتبادل الخبرات والخبراء والممارسات الجيّدة بين مؤسسات الشرطة.

- تعزيز التنسيق بين قوات الشرطة المنتشرة في سياق عمليات دعم السلام والعمل مع فريق الدعم الاستراتيجي الشرطي في عناصر التخطيط، التعبئة، النشر، الإدارة والتصفيّة، بالإضافة إلى غيرها من مكونات إنفاذ القانون، في عنصر الشرطة ضمن عمليات دعم السلام التي يقودها الإتحاد الافريقي.

ففي اجتماع بالجزائر العاصمة للجمعية العامة لآلية "الأفريبول" 15و 16 ماي 2017 أكد المجتمعون على وضع نظام ملائم لتطوير القدرات البشرية الأجهزة الشرطة الإفريقية وتنميتها، بالإضافة إلى وضع أنظمة اتصال عصرية خاصة بهذه البنية الفتية كالموقع الإلكتروني وقواعد البيانات لأداء مهامها على أحسن وجه لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم العابر للأوطان (الوطني، 2017، صفحة 35) وكذا إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات والسجلات من أجل تبادل المعلومات بسرعة تحول دون وقوع جرائم إرهابيّة (الثقفي، 2013، صفحة 22) خاصة وأن الإرهاب قد شهد تنوعاً في وسائله من التقليدية إلى الحديثة من أجل تحقيق أهدافه بأسرع وقت وهو ما سيفرض على الدول تحديات جديدة تتعلق أساساً بالقدرة التكنولوجية العاليّة لمواجهة هذا التهديد.

وعملت الأطراف أيضاً على تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب في إطار "اللجنة المركزية للأمن المشترك" بين الجزائر، موريتانيا، النيجر ومالي في خطوة نحو تنسيق أمن الحدود ورعاية خاصة في ظل المخاوف بتنامي الأنشطة الجهادية بالمنطقة في الآونة الأخيرة، أما مع تونس فقد ركز الزعماء الجزائريون على دعم نظام الأمن الداخلي في البلاد ورعاية الترتيبات الأمنيّة الثنائية لوقف نمو النشاطات عبر الحدود من قبل الجماعات المتطرفة (khalid, 2015) .

وفي إطار التعاون متعدد الأطراف (الثلاثي) عقد في مدينة "غدامس" الليبية اجتماعاً بين رؤساء حكومات كل من "ليبيا، الجزائر، تونس" أكد فيه المجتمعون على ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنيّة على مستوى الحدود في الدول الثلاث لمواجهة الأخطار التي تحدق بالمنطقة (ق.ح، 2018) وخاصة الجزائر التي لديها حدود مشتركة مع العديد من الدول الإفريقية (تونس، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا، المغرب، الصحراء الغربية) مما يفرض عليها مزيداً من التنسيق الأمني مع الدول الإفريقية، خاصة وأن تجربتها الناجحة في مكافحة الإرهاب والتي استرجعت من خلالها أمنها واستقرارها الوطني قد برهنت على أن قدرتها على مواصلة التصدي للإرهاب (ل.س، 2018)، وكذا محاولة تقديم المساعدة لدول الجوار التي تعاني من نفس التهديد.

فعقب التمرد في "مالي" والذي بسببه أصبحت المدينة الحدودية تعيش حالة قصوى من التأهب الأمني خاصة وأن المنطقة كانت في العديد من المرات هدفاً لبقايا الجماعات الإرهابيّة الناشطة بالساحل الإفريقي، حيث تم تعزيز النقاط الحساسة بمختلف وحدات الجيش الشعبي الوطني وغلق الحدود وتشديد إجراءات الرقابة الأمنيّة على كافة النقاط الحدودية والطرق والمسالك (قط، 2017، صفحة 31).

ب- التعاون عبر الحدود كآلية تنمويّة

تشير التنميّة إلى صيرورة شاملة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، وهي تعنى بتوفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية وكذا توفير السلع والخدمات اللازمة.

وتختلف طبيعة التنمية في المنطقة الحدودية باختلاف الأوضاع الجغرافية والسياسية والأمنيّة للمنطقة، وهي تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف تتمثل في (رأفت، 2017، صفحة 10):

- تلبيّة الاحتياجات الإنمائية للسكان الذين يقيمون بها.
- إنشاء بنية تحتيّة بالمناطق الحدودية.
- خلق فرص استثمارية لتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للسكان المقيمين بها.
- غرس الشعور بالأمان لدى السكان المقيمين بها.

ونظراً لتزايد حدة التهديدات الأمنيّة وإدراكاً منها بضرورة بناء مجمع أمني متناسق يعتمد على تحقيق أمن الحدود وذلك من خلال مبادرات الاتحاد الإفريقي لتحويل الحدود من الحواجز إلى جسور وذلك من خلال السماح للأفارقة بعبورها بسهولة ويُسر، والانخراط في أنشطة تجارية منتجة عبر الحدود وهو ما من شأنه أن يزيد الرابطة بين الدول والمواطنين(union, may 2012, p. 05) ، لهذا بادرت الدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر بشق طريق الصحراء (لاغوس-الجزائر) والذي يمتد على مسافة 4500 كلم

وخصصت الجزائر حوالي 3 مليار دولار لإنجازه وتطويره في الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2014 والذي أنجزت فيه 2400 كلم (محمود، 2018)، ومن شأن هذا الطريق أن يُسهم في التجارة البينيّة بين الدول الإفريقية وكذا دفع عجلة التنمية في إفريقيا (طاهري، 2018).

تعد القارة السمراء مصدراً للموارد الطاقوية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي (إطلالاتها على البحار) وهو ما يمثل فرص أكبر للشعوب الإفريقية لاستخدام هذه المزايا، حيث تضمن الأراضي الوفيرة إمكانية توفر المواد الزراعية والمعدنيّة والمواد الخام للناس للمُشاركة في أنشطة اقتصادية مُنتجة ومُربحة (union، may 2012، صفحة 11). وهو ما من شأنه أن يُشجع على اقتصاد تكاملي بين دول القارة ويزيد من الاندماج على المُستوى الدُولي ولما لا منافسة الاتحادات الأخرى على غرار الإتحاد الأوروبي، دول Asean...

فالقارة الإفريقية هي في حاجة إلى مُبادرات معنيّة بضبط التجارة الإقليميّة عبر الحدود من أجل تحقيق تكامل اقتصادي شأنه في ذلك شأن تلك التجمعات الاقتصادية في العالم والتي عرفت ازدهاراً خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، واقتداءً بنفس التجربة ظهرت العديد من التجمعات الإفريقية "الإيكواس" و"سادك" والتي تمحورت اهتماماتها حول العديد من القضايا وتحديات التنمية وفي مقدمتها الفقر، البطالة، التخلف، المرض، ضعف الأمن الغذائي، وتُركز هذه التجمعات الإقليميّة على أهداف ثلاثة كبرى وهي (مركز الجزيرة للدراسات، 2018):

- الحد من الفقر وهو هدف يسعى معظم مخططي التجمعات الإقليميّة إلى تحقيقه، ويتطلب مواجهة هذه القضية تركيزا كبيرا على تنمية ما يعرف باسم "السلع العامة الإقليمية" والتي تشمل النقل، الطاقة، المياه وتكنولوجيا المعلومات..، والتي بوسعها تعزيز التجارة بين مختلف الدول والتفاعلات البينية ومن تم تقليل الفقر ومحاربته.

- توسعة التكتلات التجارية الإقليمية بالتأكيد على الاستثمار الأجنبي والسعي نحو ازدهار طويل الأمد، خاصة الاستثمار في الطاقة الكهربائية وهنا تبرز أهميّة التجمعات الإقليمية لعلاج مشكل الطاقة بتكلفة أقل وبحلول ناجحة.

- العمل على لعب دور سياسي وتحقيق سلطة متجاورة للقوميات خاصة في حالة النزاعات القومية أو الانقلابات العسكرية وحلها بالطرق السلميّة.

وفي إطار التعاون الدولي خصصت حكومة "ألمانيا" خلال عام 2008، عبر الوكالة الألمانيّة للتعاون الفنّي حوالي 3.35 مليون يورو لدعم أنشطة الإتحاد الإفريقي حول الحدود، وقامت الوكالة أيضاً بتقديم الدعم لتعيين وترسيم جزء من الحدود بين "مالي" و "بوركينافاسو" فضلاً عن الأنشطة المتعقلة بترسيم الحدود بين "موزمبيق" وعدد من جيرانها (الإفريقي، 2009، صفحة 13).

ومن جهة أخرى تم التأكيد على الحكم الراشد باعتباره أحد أسس التنمية كونه الطريقة التي يتم بواسطتها تسيير السلطة للموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع، فرشادة الحكم هي التقاليد والمؤسسات التي تدير بها السلطة دولة ما من أجل الصالح العام، ويتضمن ذلك ما يلي (مخلوف، 2013، الصفحات 283-284):

- العملية التي يتم بمقتضاها اختيار المسؤولين في السلطة، مراقبتهم واستبعادهم.
- قدرة الحكومات على إدارة مواردها وتطبيق السياسات بكفاءة.
- احترام المواطنين والحكومات للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

فلا يمكن أن يتحقق الأمن والاستقرار دون وجود تنمية شاملة تحظى بها الدول والأفراد على حدٍ سواء، فـ "مكنامارا" قد ربط بين الأمن والتنمية، بحيث أن الأمن لم يعد عسكرياً محضاً وإنما أصبح شاملاً ولينا يُركز على محورية الفرد (الأمن الإنساني) بمختلف أبعاده، السياسية، الاقتصادية، البيئية، العسكرية، الصحيّة...

من جهة أخرى وقع قادة 40 دولة إفريقية في الاجتماع المنعقد بتاريخ 21 مارس 2018 في رواندا (كيغالي) على الاتفاقية التي ستطلق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وهو ما سيمثل تقدماً كبيرا من أجل التكامل والوحدة الإفريقية من خلال تحرير التجارة بصورة تدريجية في إفريقيا خلال الأعوام المقبلة وتوفير فرص جديدة للشركات الإفريقية للتنافس والتعاون عبر الحدود وبناء القارات (د.ذ.ك، رواندا تستضيف القمة الاستثنائية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مركز كيغالي للمؤتمرات، 2018) وهي تعتبر أحد المشروعات الرائدة في أجندة 2063 الهادف إلى تحقيق إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلميّة من خلال إلغاء رسوم الاستيراد والحواجز غير الجمركية كما أنها يمكن أن تخلق سوقاً افريقية لأكثر من 1.2 مليار شخص بناتج محلي إجمالي يصل إلى 2.5 تريليون دولار (د.ذ.ك، رواندا تستضيف القمة الاستثنائية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مركز كيغالي للمؤتمرات، 2018).

وتعتمد خطة عمل "إفريقيا التي نريد" في انجازها على بنك التنمية الإفريقي، والقيادة السياسية الإستراتيجية والتكامل الإقليمي وخلق فرص عمل لجميع الأفارقة والمضي قدماً في توحيد مواصفات جواز السفر الرقمي الإفريقي، وحل الصراعات بالطرق السلميّة داخل القارة (د.ذ.ك، أجندة الإتحاد الإفريقي 2063: خارطة طريق لتنمية إفريقيا وتعزيز الديمقراطية، 2018)، والتأكيد على دور المؤسسات الماليّة والأسواق الإفريقيّة في لعب دور مهم من أجل تصميم وابتكار منتجات ماليّة للأسواق المحليّة والقارية لجلب استثمارات بأنواعها المختلفة لدعم الأجندة (الفتاح، صفحة 4).

كما أن خطوة التكامل الاقتصادي في إطار اتفاقية الإتحاد المغاربي من شأنها أن تعزز مجالات التنميّة الحدودية بحيث تتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكميّة على تدفق السلع فيما بينها وتسهيل حركية النقل للبضائع والأشخاص والخدمات يكون الهدف منها بناء سوق مغاربية مشتركة ودعم روابط تعاون وتكامل جديدة في إطار تكاملي وليس تنافسي (رقية، 2010-2011، صفحة 77) إلا أن هذا الصرح يبقى رهين الزمن بسبب الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب وهو ما أثر على مسيرة البناء المغاربي.

من جهة أخرى، ترتبط تنمية الأقاليم بمكافحة التطرف، فالأطراف الحدودية هي أكثر عرضة للأفكار الهدامة نتيجة إهمال هذه المناطق ووقوعها في دائرة التخلف قد ينجم عنه تزايد في معدلات الجريمة المنظمة بكل أنواعها، فالأفراد قد يسهل استقطابهم بمبالغ ماليّة زهيدة ويوظفون في العمليّات الإجراميّة نتيجة نقص الوعي وسيطرة الأفكار السلبيّة وهو أولى بدايات التطرف.

لهذا بادرت الجزائر ببرنامج لمحاربة التطرف تسعى من خلاله إلى بناء دول القانون وتشييد مؤسسات قادرة على محاربته وفق عقيدة محددة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية باعتبارها عوامل من شأنها أن تساعد إلى حدٍ كبير على حرمان الجماعات الإرهابيّة من الأرضية الخصبة التي تعرف كيفية استغلالها ببراعة في دعايتها (وزارة الشؤون الخارجية، 2018) ويتضمن البرنامج ما يلي (الجزائرية، سبتمبر 2015، صفحة 28):

- إدراج مسألة الطرف العنيف والقضاء على الراديكالية في المشاورات السياسية مع مختلف الشركاء من أجل نشر الوعي بأهمية استئصال الشر من جذوره، والأكيد على إقامة برامج فعالة غير البرامج الأمنية ومعاقبة الأشخاص المتورطين.
- التوعية من ظاهرة الخوف من الإسلام خاصة ما تعانيه الجالية الإسلامية في الدول الغربية.
- إدراج مسألة الطرف في جدول أعمال المنظمات الإقليمية والدولية.
- دعم كافة المبادرات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تندرج في إطار الحوار بين الحضارات والمشاركة فيها.
- تطوير برامج التعاون بين المؤسسات الدينية العمومية والخاصة ونظيرتها في دول منطقة الساحل.
- تدعيم فكرة إنشاء جمعية علماء دول منطقة الساحل.
- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج يهدف إلى مشاركة الجزائر لتجربتها في مكافحة الإرهاب بهدف محاربة هذه الظاهرة والتطرف العنيف.

كما يحتم على إفريقيا اليوم التأقلم مع المناخ والنظر في طرق استغلال الإمكانيات الكامنة التي تتيحها التكنولوجيا الحيوية بما في ذلك المحاصيل المعدلة وراثياً وهو ما يفرض عليها تحدي آخر يتمثل في تشجيع البحوث في المجال الزراعي (المستوى، 23-13 أكتوبر 2009، صفحة 02).

الخاتمة:

إن برنامج إدارة الحدود في إفريقيا نموذج متكامل يهدف إلى البحث في الآليات والوسائل الحديثة لمواجهة التهديدات الأمنيّة العابرة للقارات والتي اكتسبت صفة التعدي وأصبحت بذلك تؤثر على أمن واستقرار الدول وهو ما يتطلب توحيد وتنسيق جهود كافة الدول الوطنيّة وكذا الاستثمار في المبادرات المحليّة وأخذ العبرة من التجارب الدوليّة التي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال.

فنجاح البرنامج مرهون بمدى الدعم الذي يتلقاه من طرف الحكومات الوطنيّة وإدراكها بأن التهديد هو تهديد جماعي يخص كل الدول وليس دولة دون الأخرى، بالإضافة إلى ذلك تفعيل مؤسسات الإتحاد الإفريقي خاصة مجلس السلم والأمن الذي يسعى إلى بناء إفريقيا خاليّة من النزاعات والحروب، وخلق التفاعل بين دول القارة كمنظمة دوليّة بمؤسساتها قادرة على مواجهة التهديدات الأمنيّة.

الإحالات والمراجع:

1. *b.b.c. (s.d.). 1- فيروس كورونا Récupéré sur https://www.bbc.com/arabic/world-52672630: https://www.bbc.com/arabic/world-52672630.*
2. *khalid, k. b. (2015, june). algerian security cooperation. Récupéré sur https://ctc.usma.edu/evolving-approaches-in-algerian-security-cooperation/.*
3. *milton gwagka, g. n. (2016, april). building the Future of Africa through Sustainable Border Management Systems: A Case of Southern African States. international journal of innovative research & development, p. 340.*
4. *services, b. (s.d.). border manegement. Récupéré sur admin.kghcustoms.com/.../Border%20Management%20vs%20Border.*
5. *shiro, o. (2007). Freedom from Fear and Want » and The Right to Live in Peace and Human Security. institute of international relations and area studies, p. 04.*
6. *sidibé, k. (2012). Security Management in Northen Mali : Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms. research raport, p. 64.*
7. *union, f. (may 2012). African Union Border Program. addid ababa.*
8. الإفريقي, ا .(2009) .تقرير المفوضية عن تنفيذ برنامج الإتحاد الافريقي حول الحدود .إثيوبيا : أديس أبابا.
9. الإنسان, ا .ا.-ا .(2013) .تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية-المغربية .كوبنهاجن.
10. قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن الدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة .(2017) . جامعة بسكرة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية.
11. الثقفي ,م .ب .(2013) .سبل التعاون مع مخاطر الإرهاب الدولي .التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب (pp. 7-8). الرياض.
12. الجزائرية ,و .ا) .سبتمبر .(2015الجزائر والقضاء على الراديكالية :تجربة للتبادل .
13. الجزيرة ,م .(s.d.) .المشكلات التنموية في إفريقيا/.http://www.aljazeera.net Récupéré sur .
14. الحامدي ,ن .ا ,2016) .جانفي .(مسار تأمين الحدود الجزائرية :بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية . دفاتر السياسة والقانون.172 .p ,
15. الحليم ,أ .م .(s.d.) .تحديات التنمية في افريقيا Récupéré sur .جريدة الخليج/http://www.alkhaleej.ae :
16. الدرك الوطني Récupéré sur .(s.d.) .حراس الحدود
: http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined
17. الصادق ,ح Récupéré sur .http://ar.le360.ma/politique/74327 .(s.d.) .الجيش الجزائري ينصب خيامه على الحدود المغربية.
18. العالمية ,م .ا .(s.d.) .منظمة الصحة العالمية Récupéré sur .مرض فيروس الإيبولا/https://www.who.int :
19. الفتاح ,ش .ع .(s.d.) .أجندة :2063الإطار الاستراتيجي المشترك)المبادئ، الأهداف، الاستراتيجيات.(4) .
20. المستوى ,م .ا 13-23) .أكتوبر .(2009، إطعام العالم .2050روما .
21. جانفي .(2017النظام الأساسي لآلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "الأفريبول .إثيوبيا :21- أديس أبابا. الوطني ,ا .ا.(2017) .أشغال الجمعية العامة الأولى لآلية الأفريبول تتوج بقرارات هامة ستكشل خارطة طريق بالنسبة لقادة الشرطة الأفارقة .مجلة الشرطة.35 .

22. الياسري ,ح .ي .(s.d.) .ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية :دراسة في جغرافية السياسة .مجلة البحوث الجغرافية.268 .p ,

23. برنامج الأغذية العالميhttp://ar.wfp.org/hunger/hunger-stats Récupéré sur .(s.d.) .

24. جودة ,إ .أ .(2008) .الأمن البشري وسيادة الدول .بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

25. حجيج ,أ ,2015) .جانفي .(نحو قوة أورو-متوسطية للشرطة وتسيير الحدود .دفاتر السياسة والقانون .253 .p ,

26. خادياجالا ,ج .(2009) .شرق إفريقيا :الأمن وإرث الهشاشة .دراسات عالمية.11 .p ,

27. د.ذ.ك ,2018) .مارس Récupéré sur .(21رواندا تستضيف القمة الاستثنائية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مركز كيغالي للمؤتمراتhttps://au.int/ar/newsevents/20180321/extraordinary-summit-afcfta :

28. د.ذ.ك ,2018) .مارس .(24أجندة الإتحاد الإفريقي :2063خارطة طريق لتنمية إفريقيا وتعزيز الديمقراطية . Récupéré sur http://elawassir.org/archives/6426

29. د.ذ.ك .(s.d.) .مستقبل إدارة الحدود :الحفاظ على الأمن وتمكين الازدهار الاقتصادي.8 .

30. رأفت ,ش .(2017) .التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية .مجلة بدائل .p , 08.

31. رقية ,ب .(2010-2011) .التكامل الإقليمي المغاربي :دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة .كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة بسكرة.

32. زاقود ,ع .ا .(2015) .الابعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد :قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن .1989-2011عمان :دار زهران للنشر والتوزيع.

33. شمنتل ,ف .(s.d.) .الأفريبول :آلية إفريقيا للدفاع عن السلم وحماية الممتلكات Récupéré sur .جريدة الجمهورية https://www.eldjoumhouria.dz/article.php?Art=3499 :

34. طاهري ,ح ,2018) .مارس .(22الطريق العابرة للحراء فرصة من ذهب لتثمين الإمكانيات الإستراتيجية والاقتصادية للجزائرhttp://www.radioalgerie.dz/rai/fr/node/3653 Récupéré sur .

35. عيانة ,م .ف .(1983) .دراسات في الجغرافيا السياسية . بيروت :دار النهضة العربية.

36. عيد ,م .ف .(2009) .دور إجراءات حرس الحدود في الحد من عمليات تهريب المخدرات،)رسالة ماجستير غير منشورة .(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,المملكة العربية السعودية. فا.(s.d.) .

37. ق.ح 23 ,2018) .مارس .(جزايرس Récupéré sur .الجزائر تنسق مع ليبيا وتونس ضد الفوضى الأمنية : https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/78795

38. قط ,س .(2017) .البعد الإفريقي في سياسة الأمن الدفاع الوطني الجزائري .جامعة بسكرة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية.

39. قوي ,ب .(s.d.) .مركز الجزيرة للدراسات Récupéré sur .الجزائر والإنتقال إلى اللاعب الفاعل في افريقيا : http://studies.aljazeera.net

40. ل.س ,2018) .مارس .(23جزايرس Récupéré sur .الجزائر عازمة على تأمين حدودها كليا مهما كلفها ذلك : https://www.djazairess.com/alahrar/107838

41. م.ب .(s.d.) .تثمين دور الأفريبول في مواجهة التحديات الأمنية في افريقيا-https://www.el Récupéré sur . massa.com/dz/index.php/component/k2/item/45397

42. محمود ,ع .ب ,2018) .مارس .(22مشروع الطريق العابرة للصحراء الإفريقية يبقى رهين تقدم الأشغال بالنيجر والتشادhttps://africanmanager.com/site_ar Récupéré sur .

43. مخلوف ,ز .ع .(2013) .أميرة بن مخلوف، "الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء .آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة .(pp , .(284-283الجزائر.

44. مركز الجزيرة للدراسات ,2018) .مارس Récupéré sur .(27مستقبل التعاون الإقتصادي في افريقيا : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201192116585562582O.html

45. منصوري ,ع .ز ,2016) .مارس .(واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي :مقاربة سوسيو-سياسية . مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية.158 .p ,

46. وادوا ,د .(s.d.) .مدونة البنك الدولي :https://blogs.worldbank.org/ Récupéré sur . https://blogs.worldbank.org/

47. وزارة الشؤون الخارجية ,2018) .مارس Récupéré sur .(27مكافحة الإرهاب :اتفاقية الجزائر لسنة 1999أداة هامة في المكافحة المشتركة ضد هذه الآفةhttp://www.mae.gov.dz/news_article/4910.aspx :الإلكتروني